

عزيزي الدارس : تحتل التشريعات الاجتماعية في الوقت الحاضر مكانة بالغة الإهتمام، نظراً لما تتضمنه أحكامها من وسائل حاسمة لتسوية كثير من المنازعات وللحفاظ على الروابط بين الناس وتحقيق الاستقرار في المجتمع، وفي هذه الوحدة من هذا المقرر وهي بعنوان "التشريعات الاجتماعية، وفيها نبين تعريف ونشأة التشريعات الاجتماعية وكذا أهدافها ووسائل تحقيقها. ولكي تتمكن عزيزى الدارس من استيعاب ماجاء بهذه الوحدة عليك التركيز بما جاء فيها، والاجابة على التدريبات الواردة بها . عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة واجبتك عن الاستئلة الواردة بها يتوقع منها : 1- تعرف التشريعات الاجتماعية 2- تميز بين مراحل نشأت وتطور التشريعات الاجتماعية 3- تحدد أغراض التشريعات الاجتماعية 4- توضح العوامل المؤثرة على التشريعات وتطورها . 5- تتعرف على أهداف التشريعات الاجتماعية 6- توضح وتحدد الوسائل المحققة لأهداف التشريعات الاجتماعية 1- 3 اقسام الوحدة : عزيزى الدارس : تتألف هذه الوحدة من قسمين رئيسيين يتكاملان معالتحقيق الأهداف المتواхاه من دراستها، وذلك على النحو التالي : القسم الأول : تعريف ونشأة التشريعات الاجتماعية وأغراضها، القسم الثاني : أهداف التشريعات الاجتماعية والوسائل المحققة لها، لهذه القسم يحقق الأهداف 1- 4 ما تحتاج إليه في دراستك لهذا الوحدة عزيزي الدارس : قبل ان تبدأ في دراسه هذه الوحدة، عليك الاستعانة با الله عز وجل، كما أن عليك رأءة واستيعاب كل ما جاء بالوحدة من معلومات ومعارف ثم الاجابة على التدريبات الواردة بها. 2- تعريف ونشأة التشريعات الاجتماعية وأغراضها 2- 1 تعريف التشريعات الاجتماعية احمد عباس التشرعيات الاجتماعية بأنها " مجموعه القواعد القانونية التي تستهدف المحافظه على النظام دون حدوث صراع بين المصلحه الذاتيه ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وذلك من المساوى الاجتماعيه وتوفير اسبابالحماية للطبقات المحرومه إقتصاديا وتحسين الظروف التي يعيش فيها الناس والظروف التي يعملون بها . ويوصف هذا النوع من التشريعات بأنه اجتماعي إبرازا للدور الذي يؤديه في حل المشكلات الاجتماعية، وعلى الأخص ما يتصل منها بإزالة الفاق والتنمر الاجتماعي حتى يتحقق الاستقرار في المجتمع . ماهر ابو المعاطي التشريعات الاجتماعية أيضاً بأنها : . القواعد القانونية التي تصدر من السلطة المختصة مستندة على أسس دينية وسياسية وقمية وعلمية واجتماعية لتقرير الحقوق الاجتماعية للإنسان وتحديد الضوابط التي تحكم سلوكه في المجتمع، وتضمن تنظيم حماية ومساعدة الفئات المحرومة وتحسين ظروف معيشتها بما يحفظ النظام المجتمعي ويحقق السلام والعدالة الاجتماعية في ضوء المحددات السياسية والإقتصادية والاجتماعية القائمة محلياً وعالمياً . ومن التعريف السابق يتضح ان: 1-1-2- ان التشريعات الاجتماعية عباره عن قواعد قانونية تقسم بالعمومية والنظام، كما أنها ملزمة وواجبة التطبيق، وتقتربن بجزء دينوي 1-2- تصدر هذه القواعد عن سلطة تشريعية من اختصاصها التشريع. 2-1- 3 تقرر هذه القواعد كل من الحقوق الاجتماعية للإنسان، التي تحكم سلوكه تجاه الآخرين والمؤسسات في المجتمع 4- القواعد التي تتضمنها التشريعات الاجتماعية يكون مصدرها أي من مصادر القانون ( التشريع العرف مبادئ الشريعة الإسلامية، مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة ) 1-2- 5 تهم التشريعات الاجتماعية بتقرير الحقوق والواجبات الخاصة لكل من تختص به التشريعات الاجتماعية وبذلك تتعدد مجالات التشريع 16-1-2 التشريع الاجتماعي يهتم بحماية ورعاية الطبقات الخاصة ويسعى لتطور المجتمع وأفراده وتقديمهم وتحسين معيشتهم 1-7-2 تسعى التشريعات الاجتماعية لتذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية 1-8-2 يتم وضع القواعد القانونية التي يتضمنها التشريع الاجتماعي في ضوء المحددات السياسية والإقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع 2- نشأت التشريعات الاجتماعية : سبق أن نكرنا أن القانون ظاهره اجتماعية جاءت نتيجة تجمع الناس ومعيشتهم في صورة مجتمعات وأنه بمجرد تجمع الناس في مجتمع أحسوا بحاجاتهم الماسة الى قواعد تضبط سلوكهم وتضمن لهم حرياتهم، وأنه بناء على ذلك ظهرت القواعد القانونية، ولاشك ان التشريع الاجتماعي لم يكن من بين هذه القواعد التي ظهرت في المراحل الأولى من مراحل ظهور القواعد إذ أن الثابت أن حاجة المجتمع قد اتجهت في أول الأمر الى القواعد الجنائية التي تكفل الأمان في المجتمع وتمتنع اعتماد الأفراد على بعض سوء كان هذا الاعتداء واقع على المال أو النفس ثم اتجهت حاجة المجتمع بعد ذلك إلى القواعد المدنية والتجارية التي تنظم معاملاته وتحمي تجارتة وتحسن الحصول على ما يحتاج إليها لأفراد، أما الحاجة الى قواعد التشريع الاجتماعي فلم تظهر في البداية الا في المجتمعات الصناعية المتقدمة، بل يمكن القول بأن الحاجة الى التشريعات الاجتماعية لم تظهر بوضوح الا بعد الثورة الصناعية تم ازدهرت حركة التشريع الاجتماعي في أعقاب الحربين العالمتين الأولى والثانية، واتخذت طابعا دوليا في أغلب موضوعاتها، وعلى الأخص تشريعات العمل والعمال، وعلى ذلك يمكن القول بأن التشريع الاجتماعي ليس ضروره اجتماعي فقط 2-2-2- أسباب الأخذ بالتشريعات الاجتماعية: فيما يلى نورد لأهم الأسباب التي حتمت ضرورة الأخذ بالتشريعات الاجتماعية : 11-2-2- قيام المجتمع

الصناعي في ظل فلسفة المذهب الفردي الحر، وما ترتب عليه من إزدياد الفوارق بين طبقات العمل والعمال وتدور ظروف العمل وظروف معيشة العمال وأسرهم، الأمر الذي أدى إلى انتشار السخط والقيام بالكثير من الاضربات العمالية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، والتي مازالت تتعرض لها الكثير من الدول 2-2-2 لم يعد في مقدور الهيئات الخدمية وجمعيات الإحسان التي تعمل بوازع ديني أو إنساني مواجهة المشاكل التي يتعرض لها العمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة، فالدولة وحدها هي التي تستطيع القيام بمشروعات شاملة ووضع خطط عامة لمعالج مشاكل الفقر والبطالة ومخاطر العمل 3-2-2-3 انتشار الأفكار الاشتراكية التي عنيت بإبراز الشرور والمشاكل الاجتماعية، إذ إن الإشتراكية في أساسها رد فعل ضد الفقر الشديد الذي ساد بين الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي، ولذلك علق الاشتراكيون أهمية كبيرة على ما ينبغي أن تقوم به الدولة من إجراءات لضمان مستوى معيشة ملائمة لكل فرد وتبدو أهمية التشريع الاجتماعي في الفكر الاشتراكي المعاصر بصفة خاصة إلى حد أنه أصبح من المعتقد أن الإشتراكية لم تعد تعني بالملكية العامة أو التأهيم بقدر اهتمامها بإجراءات اتالرافاهية . 2-2-2-2 مكان من توسيع قاعدة الديمقراطية والأخذ بمبدأ الاقتراع العام أن تحولت الطبقة العاملة إلى قوة سياسية فعالة مؤثرة، فقد لجا العمال في كثير من الدول إلى تكوين الأحزاب أو الانضمام للأحزاب الاشتراكية التي ازدادت قوتها وتصاعد تأثيرها ونفوذها بعد الحرب العالمية الثانية بنوع خاص ونجحت في الوصول إلى الحكم في كثير من بلدان العالم، مما ساعد على الاهتمام بالتدخل في علاقات العمل لمصلحة العمال 2-2-2-2 انتشار مذاهب التدخل الاقتصادي حيث دعت الضرورة إلى تدخل الدول في الحياة الاقتصادية – الأمر الذي أدى إلى ضرورة قيامها بدور أساسي في تنظيم علاقات العمال بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وكذلك فإن مسؤولية الدولة عن تنظيم وتوجيه الاقتصاد القومي وتنميته يترتب عليها في نفس الوقت مسؤولية القضاء على البطالة وتحسين مستوى معيشة الفقراء لما يؤدي إليه ذلك من تدعيم الاقتصاد القومي على أساس زيادة الإنفاق بواسطة المستهلكين أمر مرغوب فيه من 2-2-2-2-6 تزايد أهمية التشريع الاجتماعي على المستوى الدولي . فقد ابرمت منظمة العمل الدولية منذ نشأتها 1919 م حتى الان عدد كبيراً من الإتفاقيات مع مختلف دول العالم بشأن مكافحة البطالة، ووضع حد أدنى للأجور وحد إدنى لساعات العمل وتحقيق التكافؤ في الأجور بين المرأة والرجل وتحديد أيام الراحة الأسبوعية وتقرير التأمينات والضمان الاجتماعي، كذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 م بما يضمن حق الضمان الاجتماعي وحق العمل والراحة والفراغ والرفاهية الخ، كما أنشأ ميثاق الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عهد إليه الميثاق بالقيام بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد الاجتماعي والصحة وما يتصل بها . 2-2-2-2-2-2 مما سبق نجد أن التشريع الاجتماعي اقتصر في أول الأمر على مجرد تقرير بعض الحقوق أو الضمانات لعمال الصناعة أو التجارة أو الزراعة، إلا أنه قد اتسعت دائرة بعد ذلك اتساعاً كبيراً بحيث شملت العديد من المجالات 4-2-4-2-4-2 الأسس التي تستند عليها التشريعات الاجتماعية بالرغم من اختلاف الأسس باختلاف التشريعات الاجتماعية ذاتها، وتبين العصور والهيئات التي نشأت فيها الالته يمكن حصرها فيما يلى : 2-4-2-4-2 الأسس الدينية : فالرسالات السماوية جميعها بعث بها الرسل في الأزمنة المختلفة هداية للناس، كما أنها جاءت تحض على عمل الخبر وتنهي عن مسائل لبشر وتدعو إلى التراحم والتآزر ونصرة المظلوم، وتنادي بالبذل للغفير ومساعدة المحتج، فإنأخذ التشريعات الاجتماعية بهذه القواعد والتزمت بها فإن الأساس في ذلك هو الإذعان لداعي الدين والاستجابة لأولمده والاسترشاد بارشاداته وتعاليمه ولعل ماجاءت به رسالة الإسلام من قواعد للرعاية الاجتماعية، ما يغني في التدليل على أن الديانات السماوية هي أساس هام للتشريعات 2-4-2 الأساس الاجتماعي : يتركز على الدولة مسؤوليتها عن المعوزين من أبنائها تحقيق المبدأ التضامن الاجتماعي لكل فرد يحتاج إليها، ويعتبر مذهب التضامن الاجتماعي من المذاهب العلمية الواقعية ويقوم هذا المبدأ على ركينين أساسيين. الأول : الحقائق الواقعية في المذهب نفسه وهذه الحقائق تتناول ثلاثة عناصر هي وجود المجتمع، وجود التضامن الاجتماعي، والثاني: ما يتم استخلاصه من نتائج وهي وجود القاعدة القانونية، فالملكية الفردية تدوم ما دامت تقوم بوظيفتها الاجتماعية وتحقق التضامن الاجتماعي، ولا يجوز لهنها الملكية الضرار بالغير، فالملكية الفردية باعتبارها وظيفه اجتماعية لا يجوز أن تبقى إلا في الظروف التي تبررها، لما إذا تغيرت الظروف وأصبحت الملكية الفردية لا ت يقوم بوظيفتها الاجتماعية 2-4-3 أساس المساواة والعدالة : فالعدالة تفرض على الدولة واجب كفالة الحياة الكريمة وتوفير احتياجات المواطن فإنها الضرورية لحفظ حياته وكيانه وأدبياته، فمن العدل أن تؤدي الدولة هذه المساعدة جزاءً لما قدمته هذه الفئات للوطن. ولعل هذا الأساس ذاته هو الذي دعا إلى إصدار وثيقة حقوق الإنسان، والتي تقضي بأن لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى معقول من المعيشة بحيث يتوفر له ولأسرته الصحة والمعيشة الطيبة بما يضمن له الرعاية الصحية والتعليمية وكذلك حق الضمان في حالة

التعطل والمرض والعجز والترمل وغير ذلك من صور العجز عن التكسب الأسباب لا يستطيع-5- 4 – 4 الأساس العلمي : حيث يتم اتباع التفكير المنظم والخطوات العلمية من خلال الجهات المسئولة عن إصدار القواعد التي تتضمنها التشريعات الاجتماعية لصياغة تلك القواعد وإصدارها وفيما لتأكد من أنها تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها وتعديلها إذا اقتضت الظروف، حتى لا تصدر تلك القواعد بطريقة عشوائية تجعلها عرضة للتغيير المستمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع، كما أن القواعد القانونية الخاصة بالتشريعات الاجتماعية تصدر في صورة وثيقة رسمية مكتوبة بالتحديد والثبات اللازمين لاستقرار التعاملات والإلتزام بها، وتبتعد عن كل غموض يتعلق بوجودها بما يعين الناس على معرفة القواعد التي تحدد حقوقهم وواجباتهم .أهدافاً لتشريعات الاجتماعية والوسائل المحققة لها 13 العوامل المؤدية في التشريعات الاجتماعية تختلف التشريعات الاجتماعية من بلد إلى بلد ومن عصر إلى عصر وتتأثر بالتطور وتسليل التقدم في شتى نواحي الحياة، التي تؤدي في التشريع الاجتماعي تتأثر التشريعات عموماً والتشريعات الاجتماعية خصوصاً بالعوامل السياسية، فالدولة الصنفية يغلب عليها دائماً طابع رفع مستوى المعيشة بين الطبقات الكادحة، لكافلة المستوى اللائق لحياتهم ومن ثم ظهر بوضوح عنایتها الكبيرة بحركة التشريع الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك تماماً فالدولة الخاضعة للاستعمار الأجنبي والتي لم تستكملي نضجها السياسي، ذلك لأن المستعمرون يعملون دائماً على إزلال الطبقة العامة عن طريق خفض مستوى المعيشة بين أفرادها . مليكون نمو الوعي الاجتماعي فيها قاصراً عن حد البلوغ إلى مستوى 13 العوامل الاقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية أيضاً في التشريعات الاجتماعية، وذلك لأن هذه التشريعات إنما تخلقها الضرورة لرفع مستوى المعيشة للعمال الكادحين، لم تظهر حركة التشريعات الاجتماعية في البلاد التي تنمو فيها حركة التضييع والانتاج، حيث يتضح فيها جلياً أهمية ميدان العمل والعمال، ففي انجلترا كان من آثار الثورة الصناعية التي قامت أن انتشرت الجمعيات والمنظمات التي تطالب بحقوق الطبقة العاملة وتدعى الدولة للتدخل للحد من غلواء الرأسمالية، والسبيل المحوري للاستجابة إلى هذه المطلب لا يأتي إلا عن طريق التشريعات الاجتماعية . 3- 3 العوامل الاجتماعية: تتأثر أيضاً التشريعات الاجتماعية بالأوضاع الاجتماعية السائدة في بلد معين، فمثلاً إذا ما أخذت دولة بحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة، ودخلت تبعاً لذلك ميدان العمل إلى جوار الرجل قامت الحاجة إلى إيجاد نوع من التشريعات الاجتماعية لتنظيم عملية تشغيل النساء، نظراً لاختلاف طبيعة المرأة عن الرجل وحاجة المرأة العاملة للرعاية من أجل صيانة الأسرة، وعلى العكس من ذلك فإن الدول التي مازالت المرأة فيها بعيدة عن ميدانها لعمل تفتقر تشريعاتها هذا النوع من التشريع . 3- 3 أهداف التشريعات الاجتماعية: ونقصد بها الغايات التي يسعى المجتمع لتحقيقها نتيجة إصدار تلك التشريعات والالتزام بها ويتمثل الهدف العام للتشريعات الاجتماعية في " تحقيق الحرية الاجتماعية للمواطنين لأن هذه الحرية هي الطريق الوحيدة لتحقيق الحرية السياسية أو الديمقراطية ولكن تتحقق هذه الحرية بتعين أن تذر الدولة العدالة الاجتماعية لمواطنيها، الاجتماعية والحرية الاجتماعية هي أساس الحرية السياسية ". ويمكننا جاز أهداف التشريعات الاجتماعية فيما يلى: 1- 3 تذويب الفوارق بين الطبقات حتى لا تجور أحداً عليها على الآخر فيحتمل الصراع بينها ومن ثم تتبعه جهود المواطنين بعيداً عن 2- 3 توفير الحماية للطبقات المهمشة أو المحرومة اجتماعياً وصحياً واقتصادياً وتقافياً ومواجهة المشكلات الاجتماعية للطبقة العاملة من خلال تنظيم ظروف العمل ووضع الضوابط بين العمال وأصحاب الأعمال مما يحقق الرعاية والحماية لهم ورفع مستوى معيشتهم . 2- 3 المحافظة على المجتمع من خلال الفضاء على كل وسائل لنحراف المواطنين خاصة الأحداث والشباب بوصفهم عماد المستقبل . 4- 3 تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والتضامن المتبادل بين الأفراد والمؤسسات والتنظيمات المجتمعية تحقيقاً للاستقرار المجتمعي . 2- 3 - 5 تحقيق التكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين وتنمية الروابط الاجتماعية، وتدعم العلاقات بينهم على أساس التعاون وتحقيق التوازن في توزيع ناتج التنمية على أساس من العدالة في توزيع الحقوق والواجبات من خلال تشريعات الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي والصحي وتشريعات الأسرة وحماية البيئة وغيرها من 26- 3 توفر الرعاية والحماية لكافة فئات المجتمع من خلال تشريعات الطفل والأسرة والأحداث والمسنين والمعايفين بما يكفل للجميع حقوقهم ويحافظ عليهم بجانب التزامهم بواجباتهم تجاه مجتمعهم، بما يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع في القيام بأدوارهم في تنمية مجتمعهم . 7- 3 تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع من خلال التشريعات التي تحارب الأمراض والانحرافات الاجتماعية مثل ادمان المخدرات وغسيل الأموال والتلوث الثقافي والفكري باعتبار أن تلك التشريعات توفر مبادئ مجتمعية توجة أساليب التدخل لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية بما يقلل من الانحراف والفكاك الاجتماعي . 3 - 3 الوسائل المحققة لأهدافاً لتشريعات الاجتماعية . 1- 3 وضع وسائل الانتاج بصفة عامة في نطاق الملكية العامة للشعب لتوجيهها لصالح الشعب لتحقيق الأهداف الاجتماعية وتنمية الفوارق

بين الطبقات وفي نفس الوقت السيطرة الكاملة على الوسائل الهامة التي يمكن عن طريقها تهيئة الفرص المتكافئة لكل المواطنين في الحياة الكريمة-2-3- رفع الملكية الزراعية والعقارية عن أوضاع استغلالها، وعن طريق فرض قوانين الضرائب التصاعدية، بما يسهم في تذويب الفوارق . 3-3- تنظيم الأسر تبقصد مواجهة مشكلة التزايد السكاني التي تهدد جهود الشعب وانطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج وتوفير الحماية اللازمة لحرارة المجتمع عن طريق رعاية الأسرة والطفولة والأحوال الشخصية . 3 - 3 - كفالة حقوق العمال بوضع حد ادنى للأجور، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل بما يكفل كرامة العمال . 3-5- كفالة الرعاية الصحية عن طريق قوانين التأمين الصحي الشامل لكافة فئات المجتمع . 3-3 توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة والعجز والمرض ليصبح مظلة واقية للفئات التي أدت دورها في المجتمع ، وتلكالن أصيبت بالعجز أو المرض .. مما يحقق التكافل الاجتماعي و العدالة الاجتماعية في المجتمع .